

التقرير الإقتصادي السنوي للعام 2006 مقارنة مع العام 2005



غرفة تجارة عمان

إدارة الدراسات والتدريب
وحدة الدراسات والإتفاقيات الدولية

إعداد
صبري الخصيب

نيسان 2007

التقرير الإقتصادي السنوي للعام (2006) مقارنة مع العام (2005)

المحتويات

1. مقدمة .
2. الناتج المحلي الإجمالي .
3. المالية العامة :
 - الإيرادات والمنح الخارجية .
 - إجمالي الإنفاق .
 - العجز المالي .
 - المديونية الخارجية والداخلية ، والقروض الخارجية المتعاقد عليها 0
 - مصادر عوائد التضاريس واستخداماتها 0
4. التجارة الخارجية :
 - الصادرات الوطنية (التوزيع الجغرافي / الإتفاقيات التجارية / التركيب السلي) .
 - السلع المعاد تصديرها .
 - المستوردات الخارجية (التوزيع الجغرافي/الإتفاقيات التجارية /التركيب السلي).
5. المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار .
6. الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة .
7. بورصة عمان .
8. نشاط المناطق الصناعية المؤهلة .
9. نشاط المناطق الحرة.
10. نشاط ميناء العقبة .
11. النشاط السياحي في المملكة.
12. الشركات المرتجعة.
13. التسهيلات الإئتمانية .
14. الرقم القياسي لتكاليف المعيشة .
15. المراجع الرئيسية .

التقرير الإقتصادي السنوي للعام (2006) مقارنة مع العام (2005)

مقدمة :

واصل الاقتصاد الوطني مساره على طريق النمو الايجابي لمختلف قطاعاته العاملة ، نتيجة للسلسلة المتواصلة من المعدلات المرتفعة التي شهدتها المملكة منذ العام 2000 ، ضمن المعدل العام للنمو السنوي الذي يعتبر مرتفعاً مقارنة بالمعدلات المتحققة دولياً وإقليمياً ، مما يدل على قدرة اقتصادنا الوطني على مواجهة الانعكاسات السلبية الناجمة عن العوامل السياسية والاقتصادية التي ألمت بالمنطقة على المستويين الإقليمي والعالمي خلال السنوات الأخيرة الماضية.

ويتمثل أهم عناصر القوة في إقتصادنا الوطني في تحسن مستوى الانتاجية ، مما يعني ان النمو الاقتصادي المتحقق خلال السنين الماضية لم يكن نتيجة إزدياد حجم الاستثمار فقط ، بل أيضاً نتيجة لتحسن مستوى الانتاجية بمعدل لا يقل عن 3% من معدل النمو الرئيس سنوياً ، ويعتبر هذا التحسن من اهم ما تسعى إليه سياسات واستراتيجيات التنمية في الأردن.

ولم يكن لهذا النمو المتواصل والملحوظ في مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية أن يتحقق إلا من خلال التفاعل الإيجابي بين القطاعين العام والخاص في رسم السياسات وصنع القرارات ، مما يدل على مستوى مميز من التعاون والتنسيق بين القطاعين على طريق الشراكة الحقيقية المبنية على أسس واضحة وشفافية عالية.

وبالرغم من هذا النمو ، إلا ان هنالك العديد من التحديات التي ما تزال تواجه إقتصادنا الوطني ، أبرزها إرتفاع معدل البطالة المؤمل معالجته من خلال زيادة الانفاق الرأسمالي وإزدياد تدفقات الاستثمار والمضي قدماً في برامج مكافحة الفقر والبطالة التي انتهجتها الحكومة ، إضافة إلى إرتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى نسبة (6%) ، والذي يعتبر من أهم المخاطر التي تواجه التنمية الإقتصادية ، مما يتطلب العمل على ترسيخ الاستقرار في الأسعار ، والحد من أية عوامل تضخمية يمكن ان يكون لها آثار سلبية.

وعليه ، فان خطة الحكومة للعام 2007 تركز على تحقيق العديد من الأهداف التنموية، أهمها تنفيذ عدد كبير من المشاريع التنموية الهادفة إلى خلق فرص عمل جديدة وتوليد إيرادات متجددة للخزينة ، وتلبية متطلبات الامن القومي الذي يعتبر ركناً أساسياً لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي ، إلى جانب تحقيق إدارة مالية حصيفة ، والمحافظة على ترسيخ الاستقرار المالي والنقدي ، وإيلاء القطاعات ذات الأولوية كالتعليم والصحة والثقافة والشباب مزيداً من الرعاية والاهتمام.

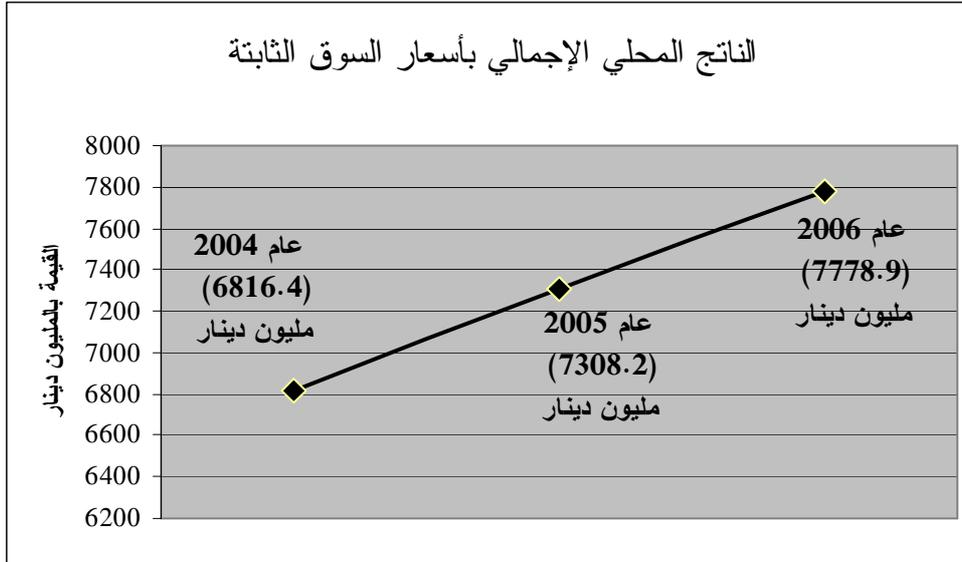
الناتج المحلي الإجمالي :

استمر الاقتصاد الاردني بقطاعاته المختلفة خلال العام 2006 بنموه المضطرد والمتواصل في السنوات الاخيرة ، وقد أظهرت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي (الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة) أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة للعام 2006 قد بلغ (7778.9) مليون دينار ، مقابل (7308.2) مليون دينار للعام 2005 ، وبنسبة نمو مقدارها (6.4%).

أما معدل النمو بأسعار السوق الجارية فقد بلغ 12.2% ، ليصل الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية إلى ما مقداره 10108.5 مليون دينار خلال 2006 ، مقابل 9012.2 مليون دينار في العام 2005.

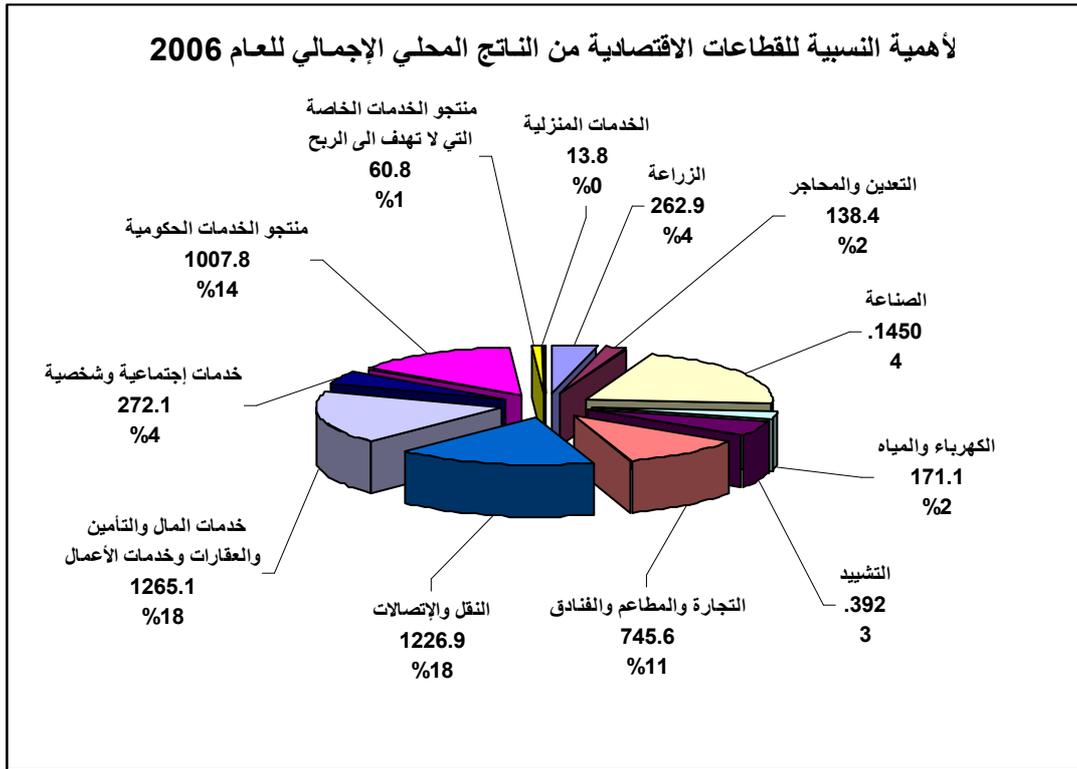
وبخصوص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، فقد شهد ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة ، إذ ارتفع تدريجيا من (1235) دينار للفرد سنويا خلال العام 2000 ، ليصل إلى (1805) دينار للفرد في العام 2006، أي بزيادة مقدارها 46.2%.

وبالمقابل ، بلغ معدل التضخم مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 6.3% في العام 2006 مقارنة مع 3.5% في العام 2005. أما معدل البطالة في العام 2006 فقد تراجع إلى مستوى 14% مقارنة مع 14.8% للعام 2005.



ويستند نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة الى نمو مختلف القطاعات الإقتصادية في المملكة ، حيث نما قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة (7.3%) ، قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة (6.7%) ، قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية بنسبة (10.6%) ، قطاع الزراعة وصيد الاسماك بنسبة (0.6%) ، قطاع الصناعة بنسبة (10.6%) ، قطاع الانشاءات بنسبة (11.1%) ، قطاع الكهرباء والمياه بنسبة (9.2%) ، قطاع المال والتأمين وخدمات الأعمال بنسبة (5.1%) ، في حين تراجع قطاع التعدين بنسبة (-8.3%)

« وفيما يلي رسم ايضاحي يبين قيمة مساهمة القطاعات الإقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية لكل منها :



المالية العامة :

أولاً : الإيرادات والمنح الخارجية :

ارتفعت قيمة الإيرادات المحلية والمنح الخارجية خلال العام 2006 لتصل الى (3468.7) مليون دينار مقابل (3062.1) مليون دينار خلال العام 2005، أي بزيادة مقدارها (406.6) مليون دينار وبنسبة نمو (13.3%) ، وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات المحلية بما نسبته (23.5%) ، وإنخفاض المنح الخارجية بشكل ملحوظ وبنسبة (39.2%).

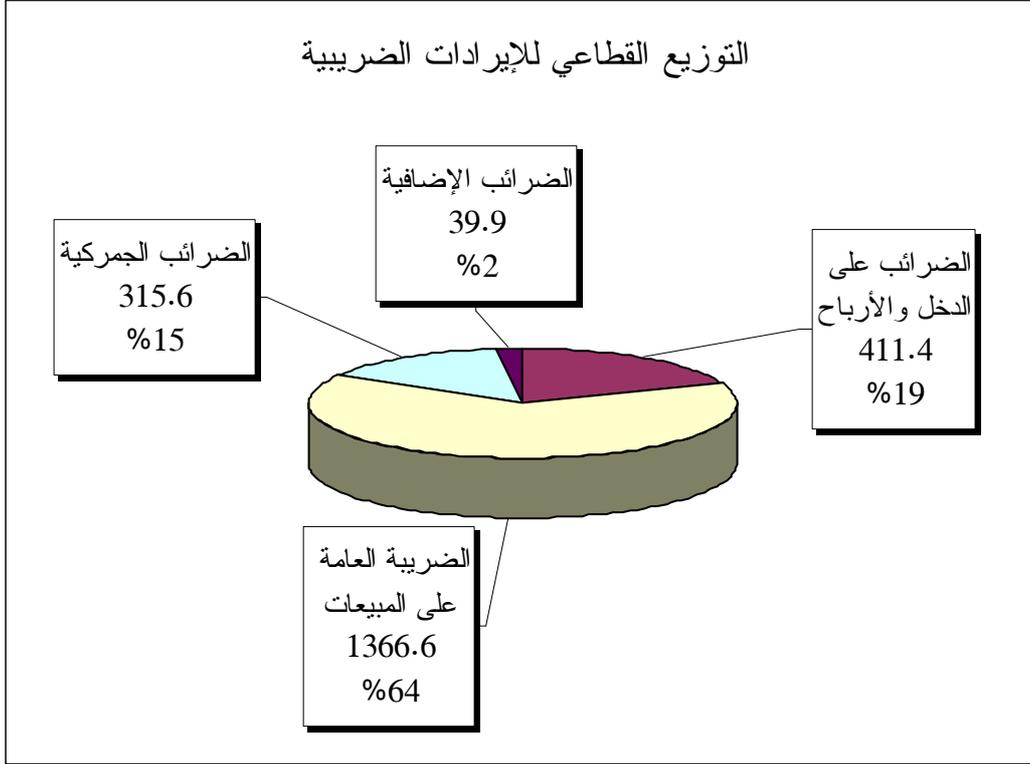
أما الإيرادات المحلية ، فقد بلغت خلال العام 2006 ما قيمته (3164.5) مليون دينار مقابل (2561.8) مليون دينار خلال العام 2005 ، وبارتفاع بلغ (602.7) مليون دينار وبنسبة مقدارها (23.5%) .

(مليون دينار)

الايـرادات الضريبية	2005	2006 (أولي)	نسبة التغير (%)
الضرائب على الدخل والأرباح	283.7	411.4	45
الضرائب على المعاملات المحلية (الضريبة العامة على المبيعات)	1143.3	1366.6	19.5
الضرائب على التجارة الخارجية (الضرائب الجمركية)	304.9	315.6	3.5
الضرائب الإضافية	33.9	39.9	17.6
المجموع	1765.8	2133.5	20.8

وقد جاءت الزيادة في الإيرادات الضريبية نتيجة للارتفاع الملحوظ في حصيله كل من الضريبة العامة على المبيعات وضريبة الدخل (كما هو موضح بالجدول أعلاه) ، حيث سجلت حصيله الضريبة العامة على المبيعات ارتفاعاً بلغ (195.7) مليون دينار بنسبة مقدارها (19.5%) ، وشكلت نحو (53.2%) من حجم الزيادة المسجلة في الإيرادات الضريبية. كما سجلت حصيله ضريبة الدخل ارتفاعاً بحوالي (127.7) مليون دينار بنسبة (45%) ، وبمساهمة نسبتها (34.7%) من إجمالي الزيادة المسجلة في الإيرادات الضريبية. وعليه فإن الزيادة

في حصيله الإيرادات الضريبية خلال العام 2006 تعود إلى تحسن مستوى نشاط الاقتصاد الوطني بشكل يتزامن مع التحسن الملحوظ في مستوى كفاءة تحصيل هذه الإيرادات.



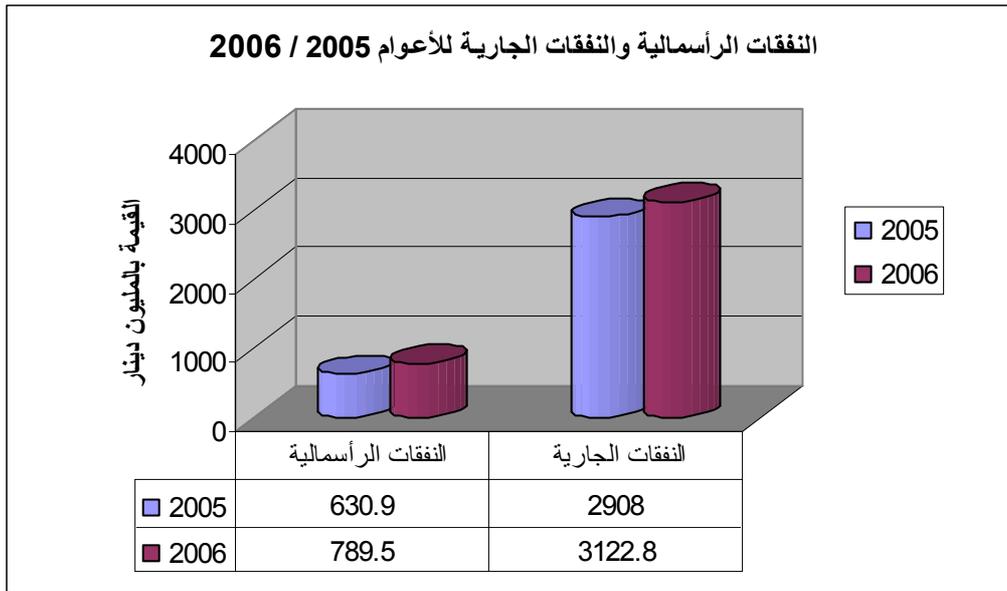
ثانياً: إجمالي الإنفاق:

ارتفع إجمالي الإنفاق خلال العام 2006 ليصل إلى ما قيمته (3912.3) مليون دينار، مقابل (3538.9) مليون دينار خلال العام 2005 مسجلاً بذلك زيادة مقدارها (373.4) مليون دينار ونسبتها (10.6%) .

حيث بلغت النفقات الجارية خلال العام 2006 ما قيمته (3122.8) مليون دينار مقابل (2908) مليون دينار خلال العام 2005 ، أي بزيادة مقدارها (214.8) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (7.3%) .

أما النفقات الرأسمالية ، فقد ارتفعت أيضاً لتصل إلى (789.5) مليون دينار للعام 2006 بزيادة مقدارها (158.6) مليون دينار وبنسبة (25.1%) ، مقارنة بالنفقات الرأسمالية خلال العام 2005 والبالغة في حينه (630.9) مليون دينار.

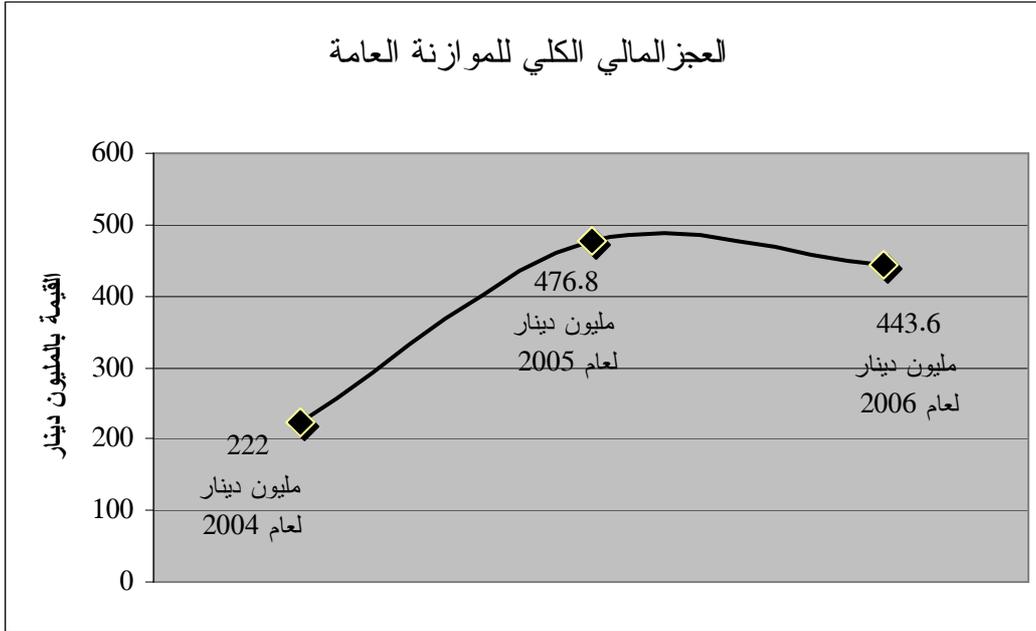
ويعزى الارتفاع في حجم النفقات الجارية إلى ارتفاع نفقات "الدفاع والأمن" والتقاعد والرواتب بحوالي (93.2) مليون دينار ، و(73.9) مليون دينار ، و(28.2) مليون دينار لكل منها على التوالي ، وذلك نتيجة النمو الطبيعي السنوي لهذه البنود وأثر الدفعات النقدية المدفوعة للموظفين والمتقاعدين العسكريين والمدنيين التي رافقت قرارات رفع أسعار المحروقات. كما يعزى ارتفاع النفقات الجارية الى زيادة مدفوعات الفوائد على القروض المحلية والخارجية بمقدار (50.9) مليون دينار.



ثالثاً: العجز المالي :

أسفرت التطورات ، المذكورة سابقاً ، التي شهدتها الإيرادات المحلية والمنح الخارجية والنفقات العامة ، عن تسجيل عجز مالي كلي في الموازنة العامة بلغ (443.6) مليون دينار خلال العام 2006 ، أو ما نسبته (4.4%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر للعام 2006 ، بانخفاض عن العجز المسجل في العام 2005 تقدر قيمته بحوالي (33.2) مليون دينار ، والذي بلغ في حينه (476.8) مليون دينار 0 وإذا ما تم استبعاد المساعدات الخارجية ، فإن العجز المالي قبل المساعدات يبلغ (747.8) مليون دينار أو ما نسبته (7.4%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر للعام 2006 ، مقابل (977.1) مليون دينار أو ما نسبته (10.8%) من الناتج المحلي الاجمالي للعام 2005. وتجدر الاشارة الى ان العجز المالي المسجل خلال

العام 2006 يقل عما هو متوقع في قانون الموازنة العامة وملحقها بحوالي (249.9) مليون دينار.



رابعاً: المديونية الخارجية والداخلية :

المديونية الخارجية:

تشير بيانات الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية العام 2006 الى ارتفاعه بشكل ضئيل ليصل إلى (5187) مليون دينار أو ما نسبته (51.4%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2006 ، مقابل (5057) مليون دينار أو ما نسبته (56.1%) من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية العام 2005 ، أي بارتفاع مقداره (130) مليون دينار وبنسبة (2.5%) .

ويعزى سبب إزدياد رصيد المديونية الخارجية خلال العام 2006 الى ارتفاع اسعار صرف العملات العالمية الرئيسية مقابل الدولار الامريكي وبالتالي مقابل الدينار الاردني مقارنة بنهاية العام 2005.

ووفقاً لهيكل المديونية الخارجية ، فان الديون المقيّمة باليورو والجنيه الاسترليني قد ارتفعت بالنسبة لإجمالي رصيد الدين الخارجي من (20%) و(8.6%) في نهاية العام 2005 إلى (21.6%) و(9.3%) في نهاية العام 2006. في حين تراجع نسبة الديون المقيّمة بالدولار الأمريكي والين الياباني ووحدة حقوق السحب الخاصة من (30.9%) و(19.4%) و(4.5%) في نهاية العام 2005 إلى (30.2%) و(18%) و(3.3%) في نهاية العام 2006 على التوالي.

أما بخصوص قيمة خدمة الدين العام الخارجي (الحكومي والمكفول) على الأساس النقدي خلال العام 2006 ، فقد بلغت حوالي (445.5) مليون دينار ، منها



(297.1) مليون دينار أفساط و (148.4) مليون دينار فوائد ، و إذا ما أخذت الفوائد المجدولة خلال العام 2006 بعين الاعتبار فإن قيمة خدمة الدين العام الخارجي (على أساس الإستحقاق) ترتفع لتصل الى (593.6) مليون دينار ، موزعة بواقع (393.3) مليون دينار أفساط و (200.3) مليون دينار فوائد.

القروض الخارجية المتعاقد عليها:

بلغ إجمالي قيمة القروض الخارجية (الحكومية والمكفولة) المتعاقد عليها خلال العام 2006 حوالي (158.9) مليون دولار ، أو ما يعادل (112.8) مليون دينار أردني ، توزعت كما يلي:

- قرض من الصندوق العربي للإنماء بقيمة (34.6) مليون دولار لقطاع النقل.
- قروض من البنك الإسلامي بقيمة (39.4) مليون دولار لقطاع الصحة.
- قرض من بنك الاعمار الألماني بقيمة (14.6) مليون دولار لقطاع المياه.
- قرض من الحكومة الكورية بقيمة (20.8) مليون دولار لقطاع المياه.
- قرض من صندوق الأوبك بقيمة (10) مليون دولار لقطاع الصحة.
- قرض من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة (30) مليون دولار لقطاع الصحة.
- قرض من الحكومة الإيطالية بقيمة (9.5) مليون دولار لقطاع المياه.

أثر التغير في أسعار صرف العملات العالمية مقابل الدينار الاردني على رصيد المديونية الخارجية:

(مليون دينار)

رصيد عام 2006	صافي التسديدات(-) / المسحوبات(+)	أثر انخفاض العملات	رصيد عام 2005	العملة
1121.78	8.65-	117.42+	1013.01	يورو
931.97	40.68-	7.91-	980.56	ين ياباني
484.46	9.99-	60.16+	434.29	جنيه استرليني
171.45	64.22-	10.21+	225.46	وحدة حقوق السحب
693.15	45.19+	9.64+	638.32	دينار كويتي
1783.69	12.88+	5.78+	1765.03	باقي العملات
5186.50	65.47-	195.30	5056.67	المجموع

مسحوبات القروض الخارجية:

بلغت قيمة المبالغ المسحوبة من القروض الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية والتنمية المختلفة خلال العام 2006 حوالي (191.4) مليون دينار ، وكما موضح في الجدول ادناه:

المصدر	قيمة المسحوبات (مليون دينار)	الأهمية النسبية (%)
الصندوق العربي للإنماء	68	35.5
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	30.3	15.9
الصندوق الكويتي	14.6	7.6
البنك الإسلامي للتنمية	12.5	6.6
صندوق أبوظبي	13.9	7.3
اليابان	5.9	3.1
إيطاليا	5.4	2.8
ألمانيا	3.1	1.6
بنك الاستثمار الأوروبي	19.3	10.1
الولايات المتحدة الأمريكية	14.2	7.4
جهات أخرى	4.2	2.1
المجموع	191.4	100

المديونية الداخلية:

سجل صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة وموازنات المؤسسات المستقلة) انخفاضاً في نهاية العام 2006 ليصل الى نحو ما قيمته (2163) مليون دينار أو ما نسبته (21.4%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر للعام 2006 ، مقابل (2437) مليون دينار في نهاية العام 2005، وذلك بنسبة إنخفاض مقدارها (11.2%).

ويأتي إنخفاض صافي رصيد الدين العام الداخلي / موازنة عامة بصورة رئيسة محصلة لارتفاع ودائع الحكومة المركزية لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام 2006 بحوالي (553) مليون دينار مقارنة بنهاية عام 2005 من جهة ، وارتفاع مديونيتها بحوالي (514) مليون دينار من جهة أخرى.

فيما يعكس انخفاض رصيد صافي الدين العام الداخلي / مؤسسات مستقلة في نهاية العام 2006 ارتفاع ودائعها لدى الجهاز المصرفي بحوالي (215) مليون



دينار من جهة ، وانخفاض مديونية هذه المؤسسات بحوالي (20) مليون دينار مقارنة بنهاية العام 2005 من جهة أخرى.

مجموع الدين العام:

استناداً إلى التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية ، فقد بلغ صافي الدين العام في نهاية العام 2006 ما قيمته (7350) مليون دينار ، أو ما نسبته (72.8%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر للعام 2006، مقابل ما نسبته (83.2%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2005 ، أي بانخفاض مقداره (10.4) نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

2006		2005		المديونية
(%) من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة (مليون دينار)	
51.4	5187	56.1	5057	الخارجية
21.4	2163	27	2437	الداخلية
72.8	7350	83.1	7494	صافي الدين العام

خامساً: مصادر عوائد التخصيص واستخداماتها:

بلغ إجمالي العوائد التراكمية للتخصيص ما مجموعه (1219) مليون دينار في نهاية العام 2006 ، وكما يلي:

العائد (مليون دينار)	الشركة
804.280	شركة الإتصالات الأردنية
122.870	شركة البوتاس العربية
120.969	الملكية الأردنية
79.825	شركة الاسمنت الأردنية
78.700	حصيلة بيع (34%) من أسهم الفوسفات الأردنية
4.107	حصيلة بيع أكاديمية الطيران الملكية
2.349	حصة التخصيص من بيع أسهم الحكومة في شركة الأسواق الحرة
2.203	عوائد عقود إيجار هيئة تنظيم قطاع النقل
2.000	الدفعة الاولى من حصيلة بيع شركة (أمبكو)
1.287	حصة التخصيص من بيع جزء من أسهم الحكومة في شركة مصفاة البترول
0.314	حصة التخصيص من بيع أسهم الحكومة في الشركة العامة للتعدين
1218.904	المجموع

أما عن إستخدامات عوائد التخاصية ، فقد تم استخدام حوالي (435.3) مليون دينار من صافي عوائد تخاصية شركة الاتصالات الأردنية وشركة البوتاس العربية والشركات الأخرى ، وقد تم إستخدامها على النحو التالي:

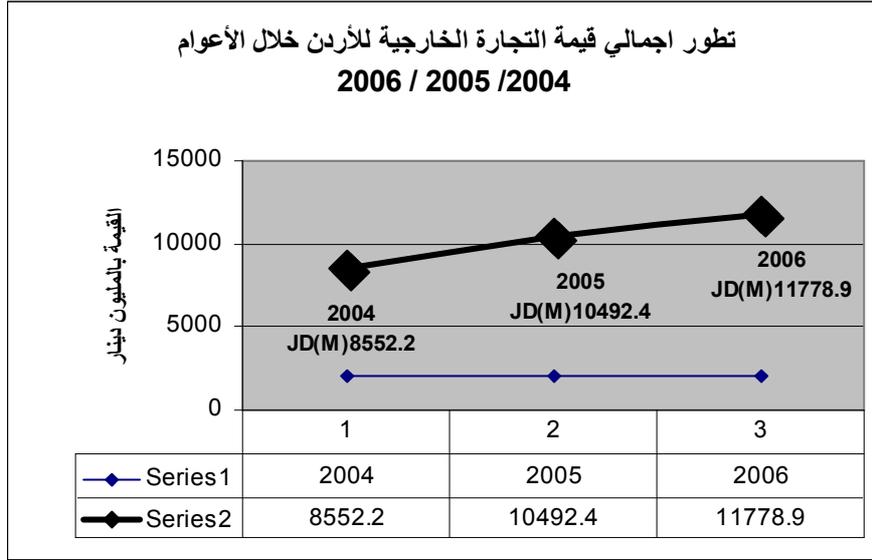
- شراء ديون فرنسية وبريطانية وسندات ومبادلة ديون اسبانية بقيمة (185.7) مليون دينار.
- إعادة هيكلة ديون تجارية بقيمة (224) مليون دينار ، تم على أثرها إسترداد ضمانات سندات بقيمة (117.3) مليون دينار. وبذلك يصبح صافي المبلغ المدفوع لإعادة هيكلة هذه الديون من حساب عوائد التخاصية (106.7) مليون دينار.
- مبلغ (40) مليون دينار لتمويل بعض المشاريع المدرجة ضمن برنامج التحول الإقتصادي والإجتماعي.
- (103) مليون دينار أنفقت على النفقات المباشرة والمشاريع التنموية ، منها حوالي (57.9) مليون دينار على المشاريع التنموية وفقاً لقانون التخاصية.

في ضوء مصادر واستخدامات عوائد التخاصية المذكورة سابقاً ، يصبح الموقف المالي الاجمالي لحساب التخاصية حتى 2006/12/31 ، على النحو التالي:

البيان	القيمة (مليون دينار)
عوائد البيع	1218.904
صافي الاستخدامات	557.200
الرصيد	661.704
المبلغ المخصص لدعم التمويل السكاني	50.000
الرصيد الحر	611.704

التجارة الخارجية :

بلغ إجمالي قيمة التجارة الخارجية من وإلى المملكة خلال العام 2006 ما مجموعه (11778.9) مليون دينار بنسبة ارتفاع مقدارها (12.2%) ، مقارنة بقيمة إجمالي التجارة الخارجية خلال العام 2005 والبالغة (10492.4) مليون دينار .



وفيما يلي مؤشرات التجارة الخارجية للأردن ، مفصلة حسب تصنيفها ، على النحو التالي:

◀ أولاً : الصادرات الوطنية :

ارتفع إجمالي الصادرات الوطنية خلال العام 2006 لتصل إلى (2902.7) مليون دينار ، بزيادة نسبته (11.2%) مقارنة بقيمة الصادرات الوطنية خلال العام 2005 والبالغة (2570.2) مليون دينار .

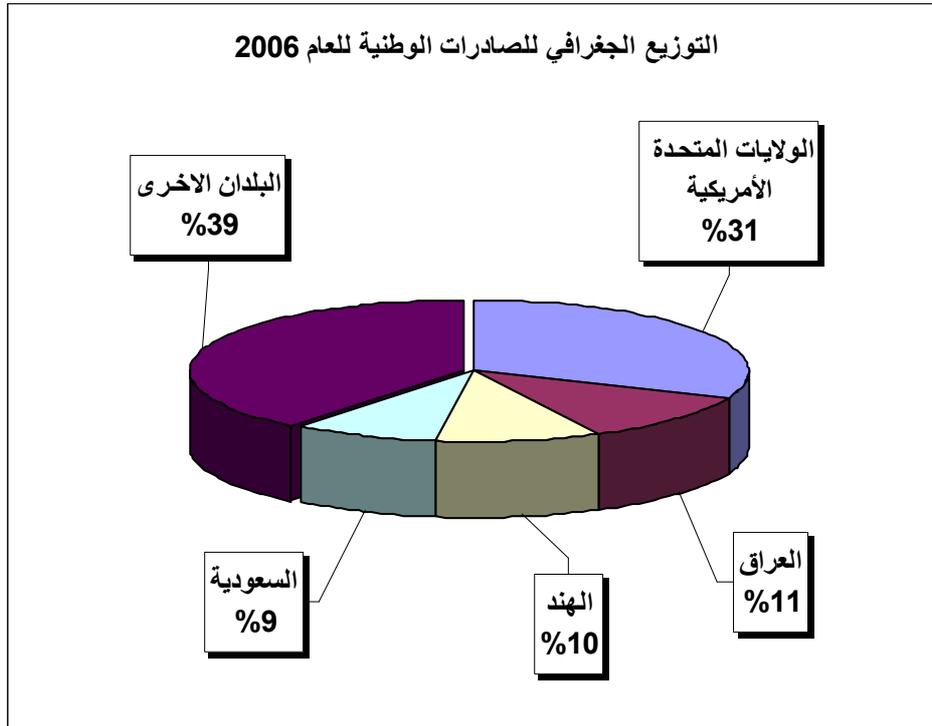
وقد شكلت الصادرات الوطنية ما نسبته (24.6%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام 2006 ، بينما شكلت ما نسبته (24.5%) للعام 2005 .

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية :

توزعت الصادرات الوطنية الأردنية على العديد من الدول خلال العام 2006 ، وكان في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلت المرتبة الأولى بقيمة (905) مليون دينار ، أو ما نسبته (31.2%) من إجمالي الصادرات

الوطنية، وتعتبر الألبسة أهم السلع المصدرة إليها - إذ بلغت قيمتها (822) مليون دينار وشكلت ما نسبته (90.8%) من مجموع الصادرات الوطنية للولايات المتحدة. أما المرتبة الثانية فقد احتلتها العراق بصادرات قيمتها (327) مليون دينار أو ما نسبته (11.3%) وتمثلت أهم الصادرات الوطنية الى العراق بالزيوت والدهون والشحوم النباتية والسجائر والصابون ومحضرات الغسيل والألمنيوم ومصنوعاته. والمرتبة الثالثة كانت للهند التي بلغت قيمة الصادرات إليها (280) مليون دينار وشكلت ما نسبته (9.6%) من إجمالي الصادرات الوطنية ، وكانت أهم السلع المصدرة إليها هي الفوسفات والبوتاس والأسمدة وحامض الفوسفوريك. وأخيراً تأتي السعودية في المرتبة الرابعة ، حيث بلغت صادراتنا إليها ما قيمته (251) مليون دينار أو ما نسبته (8.6%) من إجمالي الصادرات الوطنية ، وتمثلت أهم الصادرات إليها بالأدوية والآلات والأجهزة الكهربائية والضأن الحي.

وقد بلغت نسبة الصادرات الى هذه الدول مجتمعة (60.7%) من إجمالي الصادرات الوطنية خلال العام 2006.



الصادرات وفقاً للاتفاقيات التجارية :

توزعت الصادرات الوطنية إلى مختلف بلدان العالم عبر مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والجماعية ، التي تتضمن العديد من المزايا والإستثناءات ، أهمها الاعفاءات الجمركية أو تخفيضها التدريجي وإزالة القيود

الكمية والنوعية ، وفيما يلي جدول يوضح قيم الصادرات الوطنية حسب الإتفاقيات الاقتصادية:

(مليون دينار)

نسبة التغير %	2006	2005	الإتفاقية
13.6	1175.9	1035	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
107.6	2.7	1.3	الافتا (ايسلندا ، سويسرا ، النرويج ، لشتنستين)
10.2	98.9	89.7	الشراكة الأردنية الأوروبية
14.5	905.1	790.2	الولايات المتحدة الاميركية

التركيب السلعي للصادرات الوطنية:

تركز التركيب السلعي للصادرات الوطنية على عدد من السلع الرئيسية ، من أهمها الألبسة التي بلغت قيمة صادراتها منها (879) مليون دينار ، وشكلت ما نسبته (30.3%) من إجمالي الصادرات الوطنية خلال العام 2006 ، يليها بالأهمية النسبية مادة الأسمدة بقيمة إجمالية مقدارها (229) مليون دينار ، التي شكلت ما نسبته (7.9%) من إجمالي الصادرات الوطنية ، وتأتي في المرتبة الثالثة محضرات الصيدلة التي بلغت (210) مليون دينار ، بنسبة مقدارها (7.2%) ، واخيراً يأتي في المرتبة الرابعة مادة البوتاس الخام بقيمة إجمالية مجموعها (181) مليون دينار أو ما نسبته (6.2%) من قيمة الصادرات الوطنية للعام 2006.

◀ ثانياً: السلع المعاد تصديرها:

أرتفعت قيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام 2006 بشكل ملحوظ لتصل الى ما مجموعه (760.4) مليون دينار بنمو نسبته (58.6%) مقارنة بقيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام 2005 والبالغة (479.3) مليون دينار .

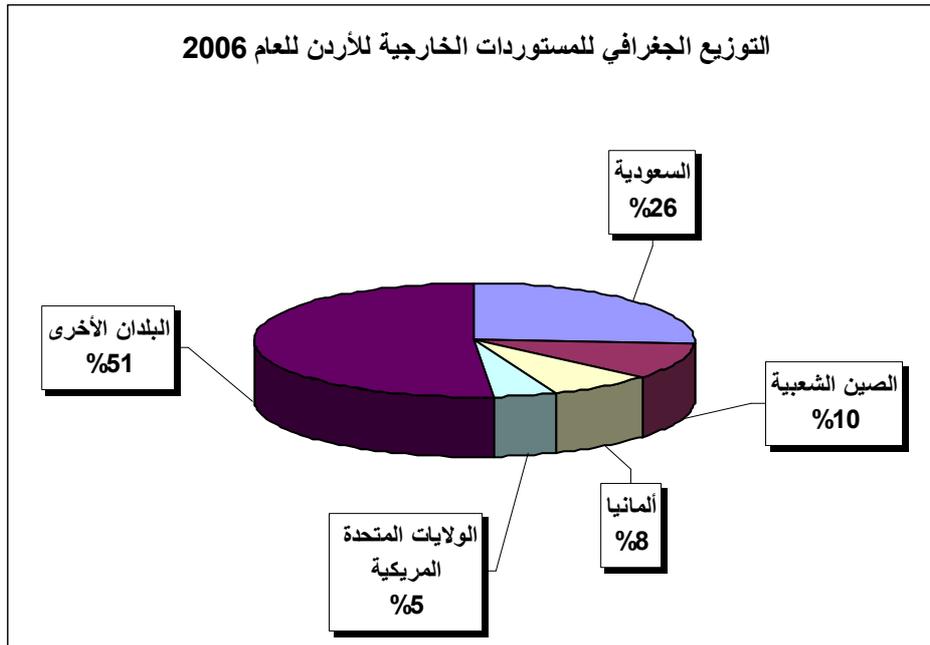
وقد شكلت السلع المعاد تصديرها ما نسبته (6.4%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام 2006 ، وما نسبته (4.5%) للعام 2005 .

◀ ثالثاً: المستوردات الخارجية:

بلغت قيمة المستوردات الخارجية للاردن خلال العام 2006 ما مجموعه (8115.8) مليون دينار بنسبة ارتفاع مقدارها (9%) مقارنة بقيمة المستوردات الخارجية خلال العام 2005 والبالغة حينذاك (7442.9) مليون دينار. وقد شكلت المستوردات الخارجية ما نسبته (69%) من اجمالي التجارة الخارجية خلال العام 2006 ، وما نسبته (71%) للعام 2005 .

التوزيع الجغرافي للمستوردات الخارجية للاردن:

كانت السعودية في مقدمة الدول المستورد منها خلال العام 2006، حيث بلغت قيمتها (2080) مليون دينار شكلت ما نسبته (25.6%) من اجمالي المستوردات الخارجية ، وكان معظم هذه السلع من البترول الخام ومشتقاته. وجاءت في المرتبة الثانية الصين الشعبية التي بلغت مستورداتها منها ما قيمته (848) مليون دينار ، وشكلت ما نسبته (10.4%) من اجمالي المستوردات الخارجية ، وتمثلت أهم هذه السلع بالأقمشة المصنرة والألبسة وتوابعها. أما المرتبة الثالثة فقد احتلتها ألمانيا بمستوردات قيمتها (632) مليون دينار توزع أغلبها على السيارات وقطع غيارها. وأخيراً أتت الولايات المتحدة بقيمة (385) مليون دينار ، بنسبة (4.7%) من اجمالي قيمة المستوردات الخارجية ، وكان أهمها الآلات والأجهزة والأدوات الآلية وأجزاؤها.



المستوردات وفقاً للاتفاقيات التجارية :

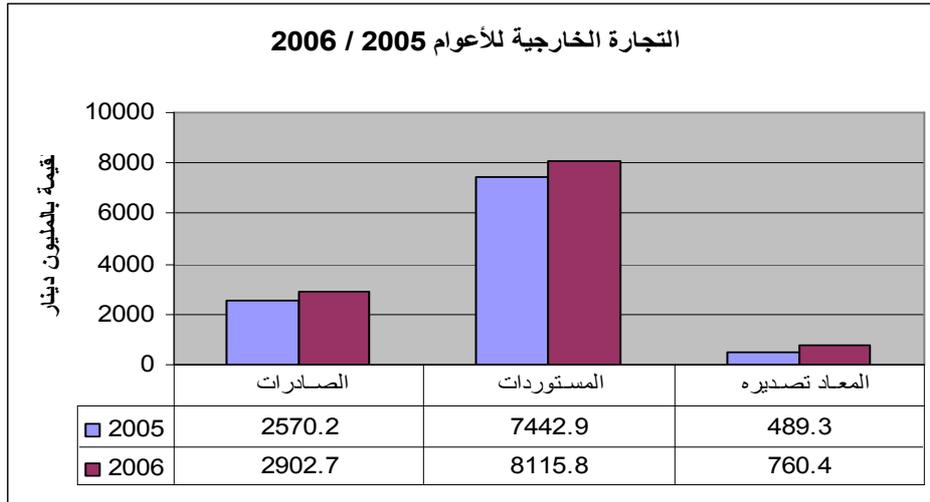
إنقسمت مستوردات المملكة الخارجية عبر عدد من الاتفاقيات الاقتصادية التي يتمتع الأردن بعضويتها ثنائياً أو جماعياً ، وكانت بإيجاز كمايلي:

(مليون دينار)

نسبة التغير%	2006	2005	الاتفاقية
16.7	2916.5	2498.2	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
32.1 -	68.6	101.1	الافتا (ايسلندا ، سويسرا ، النرويج ، لشتنستين)
4.5	1879.5	1797.1	الشراكة الأردنية الأوروبية
7.5 -	385.3	416.9	الولايات المتحدة الاميركية

التركيب السلعي للمستوردات الخارجية :

توزع التركيب السلعي للمستوردات الخارجية للأردن على عدة سلع ، أهمها مادة البترول الخام التي احتلت المرتبة الأولى بقيمة مقدارها (1434) مليون دينار ، بنسبة (17.7%) من اجمالي مستوردات المملكة الخارجية للعام 2006. تلتها العربات والدراجات وأجزاؤها التي بلغت قيمتها (719) مليون دينار ، وشكلت ما نسبته (8.9%) من اجمالي المستوردات الخارجية. أما المرتبتين الثالثة والرابعة فقد احتلتها كل من الآلات والأجهزة والأدوات الآلية والآلات والأجهزة الكهربائية في بقيمة بلغت لكل منهما (598) مليون دينار ، وشكلت كل مجموعة منها ما نسبته (7.4%) من اجمالي المستوردات الخارجية للعام 2006.



يلاحظ مما تقدم أن نمو إحصاءات التجارة الخارجية خلال العام 2006 كان مميزاً بمختلف مستوياته ، حيث أن كلاً من الصادرات الوطنية والمستوردات الخارجية وحتى السلع المعاد تصديرها قد حظيت بمعدلات نمو متفاوتة بلغت (12.9% ، و 58.6% ، و 9%) على التوالي ، وبالرغم من نمو حجم المستوردات بنسبة تفوق نمو الصادرات ، إلا أن نمو حجم السلع المعاد تصديرها كان له أثر ايجابي في تخفيف فجوة النمو بين المستوردات والصادرات الأردنية ككل.

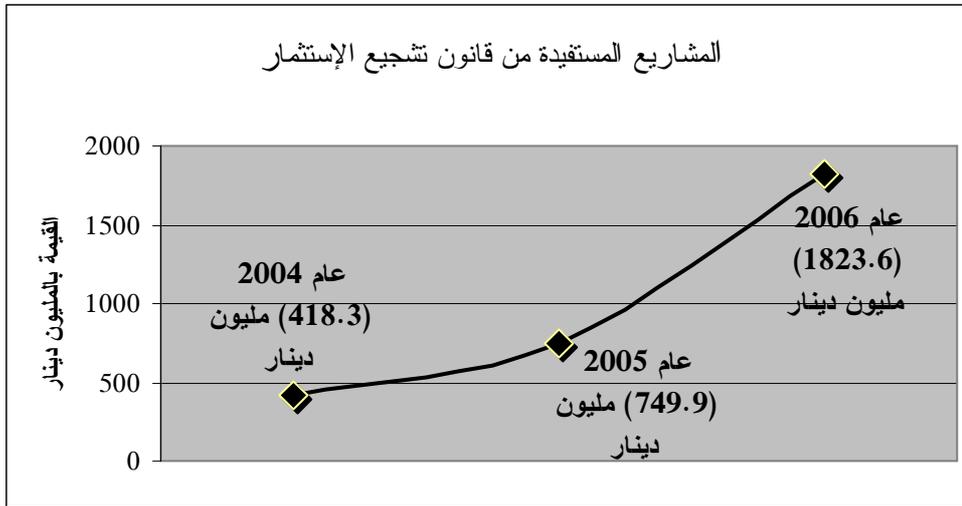
◀ وفيما يلي جدول يبين تطور التجارة الخارجية للاردن للاعوام 2006/2005:

(مليون دينار)

	عام 2006		عام 2005		
نسبة التغير (%)	الاهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة	الاهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة	
12.9	24.6	2902.7	24.5	2570	الصادرات الوطنية
58.6	6.4	760.4	4.5	479.3	السلع المعاد تصديرها
9	69	8115.8	71	7442.9	المستوردات
12.2	100	11778.9	100	10492.4	المجموع
43.6	---	4452.7-	---	4393.4 -	الميزان التجاري

المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار:

ارتفع حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال العام 2006 ليصل إلى ما مجموعه (1823.6) مليون دينار ، بنمو ملحوظ نسبته (143.1%) ، مقارنة بحجم المشاريع خلال العام 2005 والبالغة حينذاك (749.9) مليون دينار. وقد بلغ عدد هذه المشاريع (578) مشروعاً بنسبة زيادة مقدارها (3.7%) مقارنة بعدد المشاريع للعام 2005 والبالغة (557) مشروعاً.

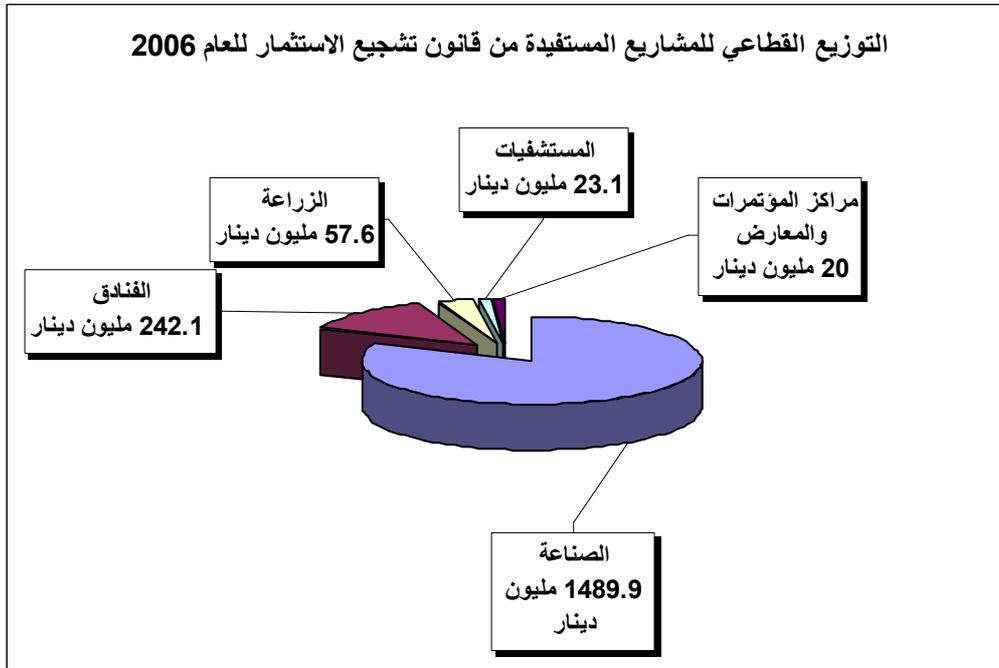


ويعود الإرتفاع الملحوظ في قيمة المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار إلى إزدياد حجم المشاريع المستثمرة في مختلف القطاعات خلال العام 2006 ، لاسيما قطاعات الصناعة والفنادق والزراعة.

وفيما يلي جدول يبين التوزيع القطاعي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للاعوام 2006/2005 :

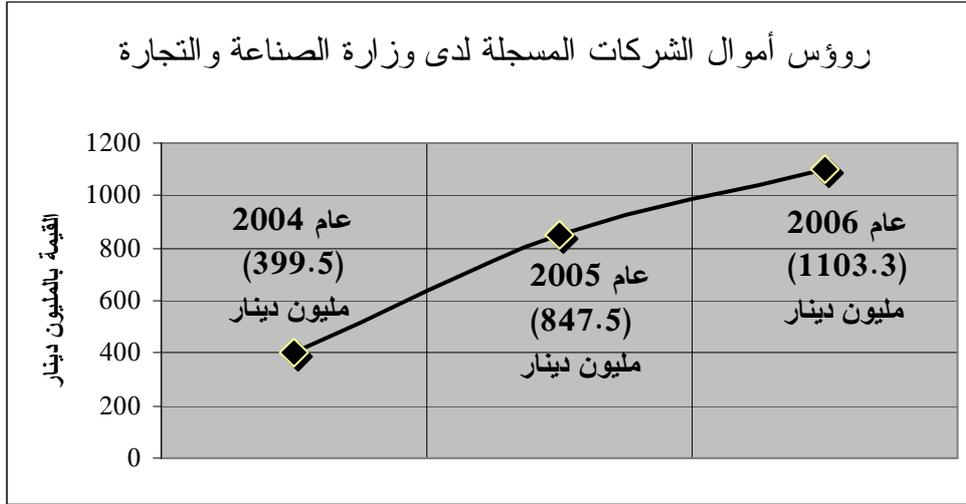
2006			2005			القطاع
(%) من حجم الاستثمار الكلي	القيمة (مليون دينار)	العدد	(%) من حجم الاستثمار الكلي	القيمة (مليون دينار)	العدد	
81.7	1489.9	520	55	413.1	480	الصناعة
13.1	242.1	20	8	59.9	12	الفنادق

3.1	57.6	31	3.5	25.7	52	الزراعة
1.1	23.1	5	1.2	8.9	5	المستشفيات
---	0	0	1.5	11.7	3	مدن التسلية
1	20	2	2.8	20.5	4	مراكز المؤتمرات والمعارض
---	0	0	28	210	1	نقل وتوزيع المياه والغاز والنفط
%100	1823.6	578	%100	749.9	557	المجموع



الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة:

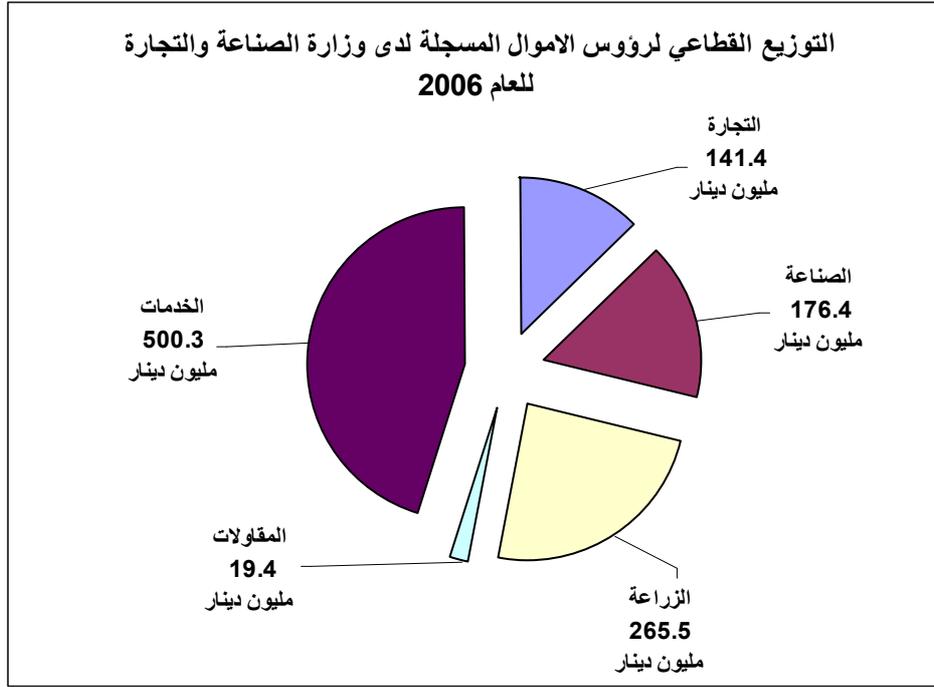
بلغ مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة خلال العام 2006 ما قيمته (1103.3) مليون دينار مقابل (847.5) مليون دينار خلال العام 2005 ، بزيادة ملحوظة مقدارها (255.8) مليون دينار ونسبتها (30.1%) .



كما بلغ إجمالي عدد الشركات التي تم تسجيلها لدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام 2006 (8631) شركة بنسبة زيادة (12.5%) مقارنة بعدد الشركات المسجلة خلال العام 2005 والبالغ (7670) شركة.

◀ وفيما يلي جدول يبين التوزيع القطاعي للشركات التي تم تسجيلها لدى وزارة الصناعة والتجارة للاعوام 2006/2005:

نسبة التغير لرؤوس الأموال (%)	2006			2005			القطاع
	% من مجموع رؤوس الأموال	رؤوس الأموال (مليون دينار)	العدد	% من مجموع رؤوس الأموال	رؤوس الأموال (مليون دينار)	العدد	
41	12.9	141.4	3585	40.8	345.7	3249	التجارة
100.6	16	176.4	1425	10.4	87.9	1125	الصناعة
220.6	24	265.5	221	9.8	82.8	100	الزراعة
4-	1.7	19.4	265	2.4	20.2	197	المقاولات
61	45.4	500.3	3135	36.6	310.8	2999	الخدمات
30.1	%100	1103.3	8631	%100	847.5	6532	المجموع



بورصة عمان :

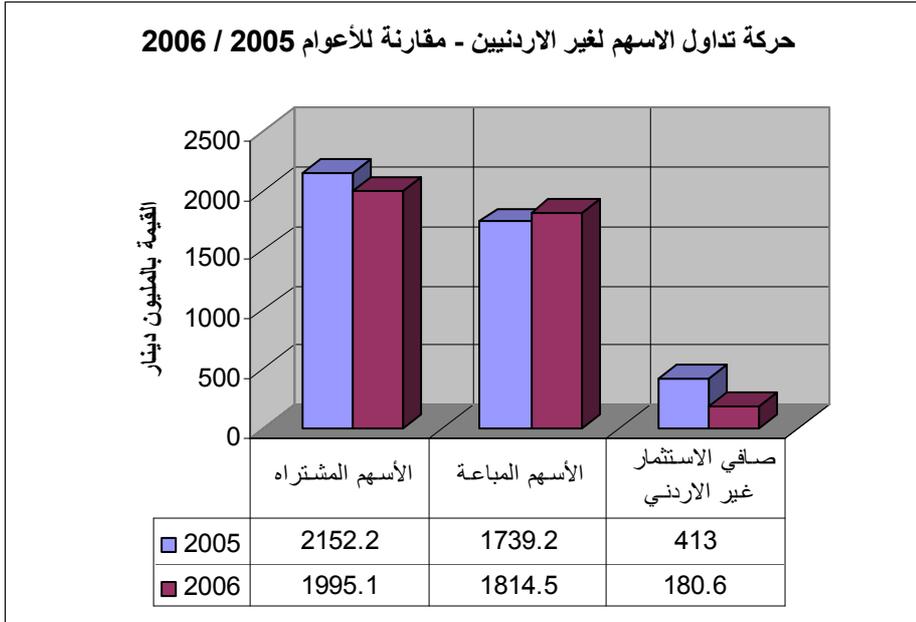
أنهت بورصة عمان عاماً آخر مليئاً بالمفاجآت والتقلبات غير المتوقعة التي كان لها الأثر السلبي على أداء السوق وكفاءته وتراجع عوائد المستثمرين فيه وخروج العديد من صغار المستثمرين بخسائر لم تكن بالحسبان. حيث إنخفض حجم التداول ليصل إلى (14209) مليون دينار ، مقابل (16871) مليون دينار خلال العام 2005 ، بتراجع نسبته (15.7%) ، بينما ارتفع عدد الاسهم المتداولة الى ما مجموعه (4104.3) مليون سهم بزيادة نسبتها (59%) اذا ما قورن بعدد الاسهم المتداولة خلال العام 2005 والذي بلغ انذاك (2582.6) مليون سهم. وكذلك ارتفع عدد العقود المنفذة الى (3.4) مليون عقد خلال العام 2006 بنمو نسبته (47.8%) مقارنة بعددها خلال العام 2005 والبالغ (2.3) مليون عقد.

وانخفض المعدل اليومي لحجم التداول ليصل الى (58.7) مليون دينار بنسبة مقدارها (15%) مقارنة بالمعدل اليومي لحجم التداول خلال العام 2005 الذي بلغ في حينه (69.1) مليون دينار.

أما عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان ، فقد ارتفع ليصل إلى (227) شركة خلال العام 2006 ، مقابل (201) شركة مدرجة بنهاية العام 2005. وبخصوص القيمة السوقية للشركات المدرجة خلال العام 2006 فقد انخفضت هي الأخرى لتصل إلى (21078.2) مليون دينار ، بنسبة انخفاض مقدارها (21%) ، مقابل (26667.1) مليون دينار للعام 2005



وقد كان لتراجع السوق المالي ايضاً أثر سلبي على الأسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير الأردنيين من أسهم الشركات المتداولة في بورصة عمان خلال العام 2006 فقد بلغت (1995.1) مليون دينار بانخفاض نسبته (7.2%) مقارنة بقيمة الاسهم المشتراة خلال العام 2005 والبالغة في حينه (2152.2) مليون دينار، وشكلت الاسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير الاردنيين ما نسبته (14%) من حجم التداول الكلي ، في حين ارتفعت قيمة الأسهم المباعة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال العام 2006 إلى (1814.5) مليون دينار بنمو نسبته (4.3%) مقارنة بالاسهم المباعة خلال العام 2005 والبالغة (1739.2) مليون دينار. ونظراً لانخفاض مستوى شراء غير الأردنيين عن مستوى بيعهم في بورصة عمان خلال العام 2006 ، فقد أدى ذلك إلى إنخفاض صافي الاستثمار غير الاردني في بورصة عمان إلى (180.6) مليون دينار بنسبة (56.2%) مقارنة بصافي استثمار غير الأردنيين خلال العام 2005 والبالغ في حينه (413) مليون دينار.



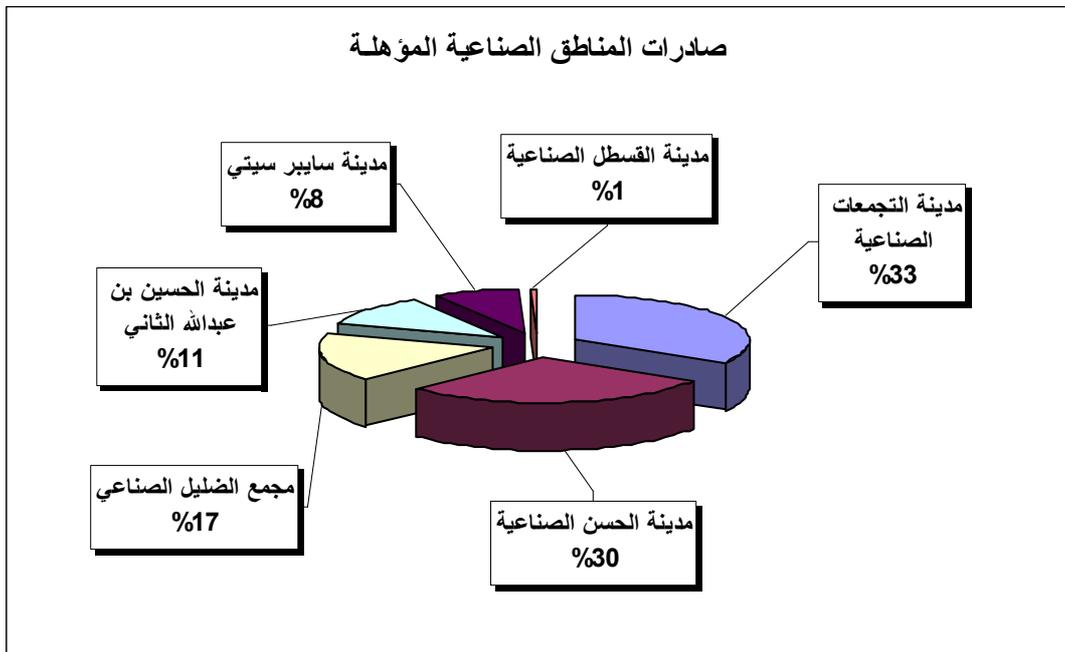
نشاط المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) :

بلغت قيمة صادرات المناطق الصناعية المؤهلة خلال العام 2006 ما مجموعه (837.3) مليون دينار ، بارتفاع نسبته (16.8%) ، مقارنة بصادراتها خلال العام 2005 والبالغة في حينه (716.5) مليون دينار . وكذلك ارتفع حجم الاستثمار في هذه المناطق ليصل الى (699) مليون دينار مقابل (240.1) مليون دينار خلال العام 2005 وبنمو نسبته (191%).

وفيما يلي إيجاز لإنشطة المناطق الصناعية الرئيسية في المملكة:

- جاءت مدينة التجمعات الصناعية في المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات ، إذ بلغت خلال العام 2006 ما قيمته (279) مليون دينار ، مقابل (214.2) مليون دينار ، بنمو نسبته (30.2%) ، وقد وصل حجم العمالة فيها الى (14.7) ألف عامل .
- احتلت مدينة الحسن الصناعية المرتبة الثانية لتصل صادراتها الى (250) مليون دينار ، بنسبة نمو (24%) مقارنة بصادراتها خلال العام 2005 والبالغة (201.5) مليون دينار . وقد بلغ حجم العمالة فيها (17.4) ألف عامل منهم (7555) عاملاً أردنياً .
- احتل مجمع الضليل الصناعي المرتبة الثالثة بحجم صادرات قيمته (143) مليون دينار .

- أما صادرات مدينة الحسين بن عبدالله الثاني ، فقد بلغت (92) مليون دينار ، مقابل (81.1) مليون دينار خلال العام 2005 ، وبنمو نسبته (13.4%).
 - بلغت صادرات مدينة سايبير سيتي ما قيمته (68) مليون دينار.
 - بلغت صادرات مدينة القسطل الصناعية ما قيمته (5.2) مليون دينار.
- هذا وقد وظفت المناطق الصناعية المؤهلة خلال العام 2006 نحو (53.59) ألف عامل ، منهم (16.5) ألف عامل أردني.
- ويوجد في المملكة (13) مدينة صناعية مؤهلة ، ثلاث منها عامة ، وعشر منها خاصة ، بحجم استثماري للمصانع داخلها يبلغ (364) مليون دينار.



نشاط المناطق الحرة :

اتسم نشاط المناطق الحرة في المملكة خلال العام 2006 بنمو حجم حركة الإستثمار في مختلف المناطق ، وقد كان لهذا النشاط الأثر البارز في تحقيق التنمية الاقتصادية ليشمل أيضاً القطاعات الحيوية والرئيسة الأخرى كقطاع النقل ، والتأمين ، والفنادق ، وتجارة والتجزئة ، وقطاع البنوك ، وكمايلي:

- قطاع النقل: بلغت قيمة إيرادات قطاع النقل من خلال العمل في المناطق الحرة ما مجموعه (15.8) مليون دينار ، وبلغ عدد الشاحنات العاملة في المناطق الحرة خلال العام 2006 (35414) شاحنة.
- قطاع التأمين: بلغت قيمة البوالص التأمينية المتعلقة بنشاط المناطق الحرة حوالي (517.8) مليون دينار خلال العام 2006.

- قطاع الفنادق وتجارة التجزئة: بلغ عدد الزائرين والمراجعين للمناطق الحرة خلال العام 2006 نحو (54) ألف زائر ، منهم (23) ألف زائر غير أردني ، وتقدر الإيرادات المتوقعة للزائرين غير الأردنيين حوالي (6) مليون دينار.

النشاط الإستثماري في المناطق الحرة:

أما بخصوص حركة الإستثمار المباشر في المناطق الحرة العامة خلال العام 2006 ، فقد كانت كعادتها في نمو مستمر ، وفي مختلف المناطق الجغرافية المتوزعة على مختلف محافظات المملكة.

وفيما يلي جدول يبين تطور عقود الإستثمار ورؤوس أموالها حسب النشاط الإستثماري خلال الاعوام 2005 و2006:

(مليون دينار)

النشاط الإستثماري	عدد عقود الإستثمار		رؤوس الاموال المصرح بها	
	2006	2005	2006	2005
صناعي	162	148	22.7	22.1
تجاري	1405	1392	209.7	166.6
خدمات	392	380	3.2	2.8
المجموع	1959	1920	235.6	191.5
			نسبة التغير (%)	نسبة التغير (%)
			2.7	9.4
			25.8	1
			14.2	3.1
			23	2

وتضم المشاريع المقامة داخل المناطق الحرة العامة والخاصة خلال العام 2006 حوالي (20.1) الف عاملا ، منهم (16) الف عامل اردني الجنسية ويشكلون ما نسبته (80%) من مجموع العمالة ، في حين يبلغ عدد العمالة الوافدة لدى هذه المشاريع حوالي (4) الاف عامل ويشكلون نسبة (20%).

حركة التجارة في المناطق الحرة:

إنخفض حجم التجارة (البضائع الداخلة والخارجة) في المناطق الحرة العامة خلال العام 2006 لتصل إلى (976.3) ألف طن بنسبة انخفاض مقدارها (4.6%) مقارنة بحركة التجارة خلال العام 2005 والبالغة في حينه (1024.1) ألف طن.

الجدول التالي يبين حركة التجارة (البضائع الداخلة والخارجة) في المناطق الحرة العامة حسب حجمها وقيمتها خلال الاعوام 2005 و 2006:

(ألف طن)

حجم التجارة (البضائع الداخلة والخارجة)			كمية البضائع الخارجة (ترانزيت + محلي)			كمية البضائع الداخلة			اسم المنطقة الحرّة
نسبة التغير (%)	2006	2005	نسبة التغير (%)	2006	2005	نسبة التغير (%)	2006	2005	
10-	523.7	581.5	16-	237	283.4	4-	286.7	298.2	الزرقاء
18-	217	265.1	17-	109.9	132.6	19-	107.1	132.5	سحاب
3	21.6	21	4	11.1	10.7	3	10.6	10.3	المطار
90	0.40	0.21	0	0	0.04	76.4	0.30	0.17	الكرك
37	213.6	156.2	52	108.8	71.4	24	104.8	84.8	الكرامة
5-	976.3	1024	6-	466.8	498.1	3-	509.5	526	المجموع

حركة تجارة المركبات في المنطقة الحرة / الزرقاء:

بلغ مجموع المركبات الداخلة والخارجة خلال العام 2006 (229) ألف مركبة بنسبة انخفاض مقدارها (15%) مقارنة بحجم تجارة المركبات في المنطقة خلال العام 2005 والبالغة في حينه (268) ألف مركبة.

حيث انخفض عدد المركبات الداخلة للمنطقة خلال العام 2006 الى حوالي (116.6) مركبة وشكلت ما نسبته (51%) من اجمالي حركة المركبات ، مقابل (142.2) ألف مركبة داخلة خلال العام 2005 وشكلت في حينه (53%).

فيما بلغ عدد المركبات الخارجة من المنطقة (47.6) ألف مركبة ، وشكلت ما نسبته (20.7%) من اجمالي حركة المركبات في المنطقة الحرة / الزرقاء خلال العام 2006 ، مقابل (71.5) ألف مركبة خارجة خلال العام 2005 ، وشكلت ما نسبته (26.6%) من اجمالي حركة المركبات في حينه.

ويعزى انخفاض حركة المركبات الداخلة والخارجة من وإلى المناطق الحرة إلى التعليمات التي اصدرتها الحكومة العراقية بخصوص حصر استيراد المركبات للعراق ضمن موديلات محددة.

نشاط ميناء العقبة:

نظراً لأهمية ميناء العقبة ، ومكانته اللوجستية عالية المستوى ، فقد تم البدء بخطوات تحويله الى شركة مساهمة محدودة مملوكة بالكامل للدولة ، تحت اسم (شركة العقبة لإدارة الموانئ) ، وسيتم تحويله على أساس تقسيم الميناء إلى وحدات استثمارية قابلة للإدارة والاستثمار من قبل القطاع الخاص ، بهدف تحقيق مزيداً من التطور والنماء ، ليبقى الميناء الأكثر تطوراً بين أقرانه في المنطقة ، والأكثر حداثة من حيث المنشآت والآليات والأدوات المستخدمة ، وعلى أسس إدارية وتشغيلية عالمية بالإضافة إلى الاستمرار في تأهيل وتطوير القوى البشرية العاملة فيه.

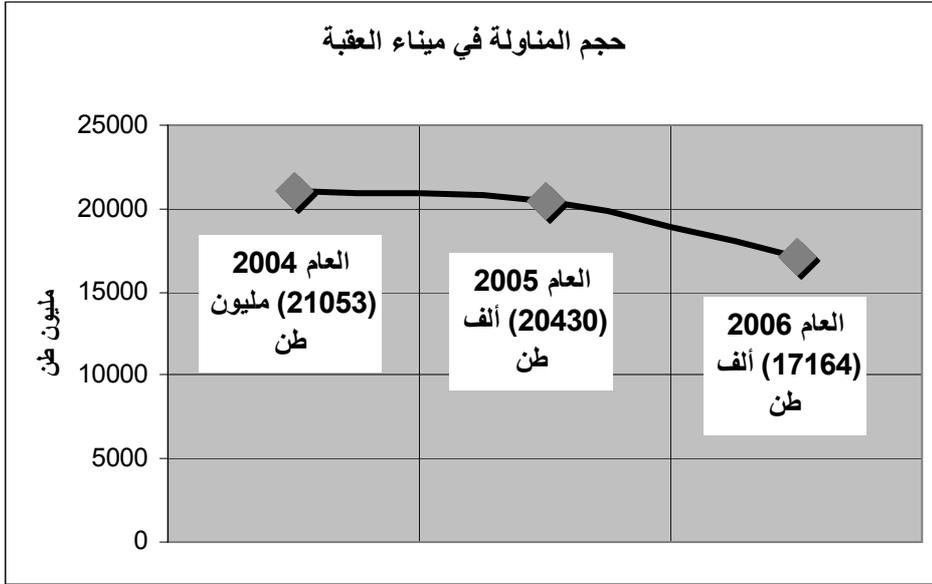
وقد حافظ نشاط الموانئ (بدرجة معينة) على مستواه مقارنة بالأعوام السابقة، حيث بلغ عدد السفن التي أمت الميناء خلال العام 2006 ما مجموعه (2884) سفينة بنمو ملحوظ نسبته (120%) مقارنة بعدد السفن التي أمت الميناء خلال العام 2005 والبالغة في حينه (1308) سفينة.

أما حجم مناولة البضائع في الميناء ، فقد بلغ (17.164) مليون طن ، مقابل (20.430) مليون طن خلال العام 2005 ، أي بإنخفاض نسبته (16%). وكان نصيب المستوردات من حجم المناولة ما مقداره (10.144) مليون طن ، مقابل (12.432) مليون طن خلال العام 2005 وبنخفاض نسبته (18.4%). كما بلغ حجم مناولة الصادرات ما مقداره (7.020) مليون طن بانخفاض نسبته (12.2%) مقارنة بحجم مناولة الصادرات خلال العام 2005 والبالغ في حينه (7.998) مليون طن.

هذا وقد كان للدول العربية النصيب الأكبر في حجم البضائع المستوردة والمصدرة والتي بلغت (7.8) مليون طن ، تلتها البضائع المستوردة والمصدرة من وإلى دول الشرق الأقصى التي بلغت (6) مليون طن ، أما بالمرتبة الثالثة فأنت

البضائع المستوردة والمصدرة من وإلى الدول الأوروبية التي بلغت (2.4) مليون طن ، وجاءت الدول الأميركية أخيراً بما مقداره (775) ألف طن.

ارتفعت حركة الركاب القادمين والمغادرين خلال العام 2006 لتصل إلى (1.4) مليون راكب ، بارتفاع نسبته (59%) مقارنة بعدد الركاب خلال العام 2005 والبالغ في حينه (881) ألف راكب. فيما سجلت السفن السياحية التي زارت ميناء العقبة نشاطاً ملحوظاً بلغ عددها (63) سفينة ، مقابل (39) سفينة خلال العام 2005.



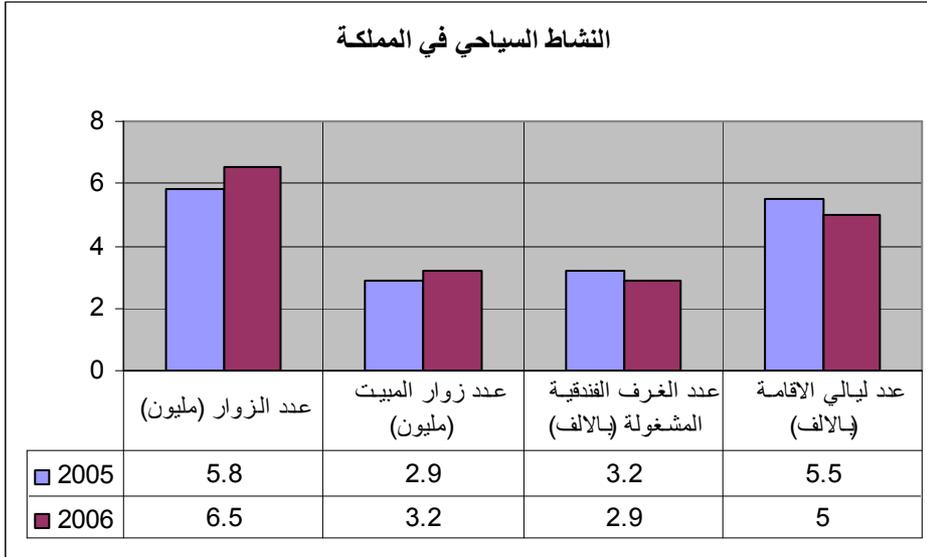
النشاط السياحي:

حققت عائدات قطاع السياحة خلال العام 2006 مستويات قياسية بلغت (1164) مليون دينار بزيادة قيمتها (142.4) مليون دينار ، وبنسبة نمو (14%) ، مقارنة بعائداته خلال العام 2005 والبالغة حينذاك (1021.6) مليون دينار. وقد جاء ذلك النمو مدفوعاً بكثافة وتزايد الأفواج السياحية وارتفاع عدد الزائرين القادمين الى المملكة باعتبارها منطقة آمنة وفيها قدر من الاستقرار.

وبلغ المعدل السنوي لعائدات السياحة في المملكة ما نسبته (11.2%) و(10.1%) للعامين 2006 و2005 من الناتج المحلي الإجمالي وفق الأسعار الجارية وسط حركة نشطة ومنتامية في اعداد الزائرين بحرا وبراً وجوا.

ويعكس زخم العائدات المتأتية من قطاع السياحة حالة من الانتعاش في النشاطات والفعاليات ذات العلاقة والملحقة بقطاع السياحة على مستوى قطاع

الفنادق بمختلف فئاته بما في ذلك توافر الاعداد الكافية من الشقق المفروشة التي تشهد رواجاً واقبالاً متزايداً على مدار فصول السنة ، بالإضافة الى قطاع المطاعم بكافة اصنافه بما في ذلك المطاعم السياحية التي تسجل اقبالاً وانتعاشاً لافتين من قبل الزائرين والقادمين والسياح.



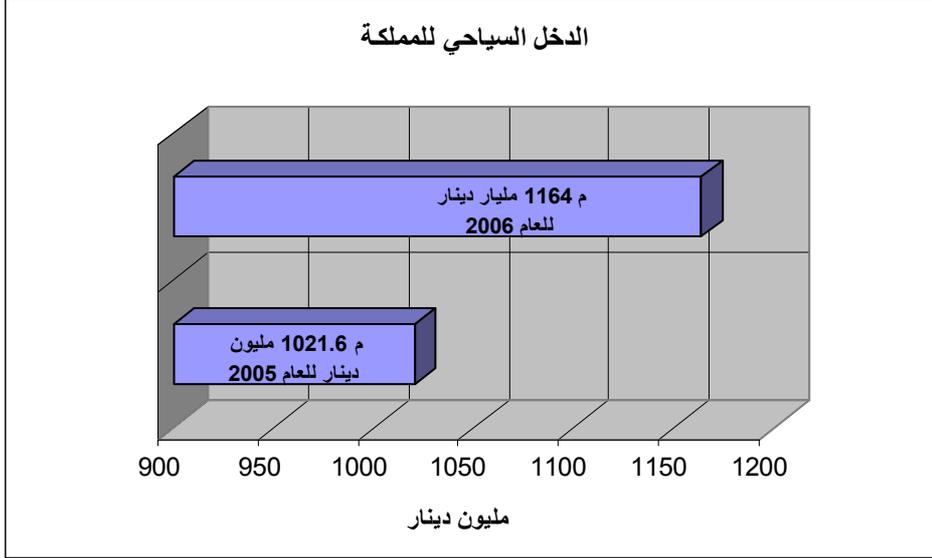
وبلغ عدد الزوار القادمين للمملكة خلال العام 2006 ما مجموعه (6.5) مليون زائر بنسبة زيادة مقدارها (12%) مقارنة بعدد الزوار خلال العام 2005 والذي بلغ (5.8) مليون زائر ، وكذلك ارتفعت حركة سياحة المبيت لتصل الى (3.2) مليون زائر بنسبة نمو مقدارها (10.3%) مقارنة بعدد زوار المبيت خلال العام 2005 والذي بلغ في حينه (2.9) مليون زائر. حيث شكل عدد سياح المبيت من الدول العربية ما نسبته (59%) ، و (5%) من الدول الامريكية ، ومن الدول الأوروبية (13%).

وتشير البيانات إلى ان عدد ليالي الإقامة المتحققة خلال العام 2006 قد بلغ (5023) ليلة ، بانخفاض نسبته (9.5%) مقارنة بعدد الليالي المتحققة خلال العام 2005 والتي بلغت في حينه (5552) ليلة ، كما بلغ عدد الغرف المشغولة (2980) غرفة فندقية بانخفاض نسبته (8.3%) مقارنة بعدد الغرف المشغولة خلال العام 2005 وبالغلة انذاك (3252) غرفة فندقية.

علماً بأن مجموع عدد الغرف في الفنادق قد ارتفع خلال العام 2006 ليصل الى (21.609) غرفة فندقية ، مقابل (20.827) غرفة فندقية خلال العام 2005 ، وينمو نسبته (3.7%) ، في حين إزداد عدد الاسرة في الفنادق لتصل الى نحو (42.029) سرير ، بنمو نسبته (3.8%) مقارنة بعدد الاسرة خلال العام 2005 وبالغلة في حينه (40.480) سريراً.

هذا وقد بلغ حجم الانفاق السياحي خلال العام 2006 ما قيمته (443.3) مليون دينار ، بنسبة نمو (6.9%) مقارنة بحجم الانفاق السياحي خلال العام 2005 والبالغ (414.8) مليون دينار.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم العمالة المباشرة في قطاع السياحة قد بلغ نحو (31) ألف عامل ، بزيادة نسبتها (5.7%) مقارنة بحجم العمالة خلال العام 2005 والبالغة (29.3) ألف عامل.



الشيكات المرتجعة:

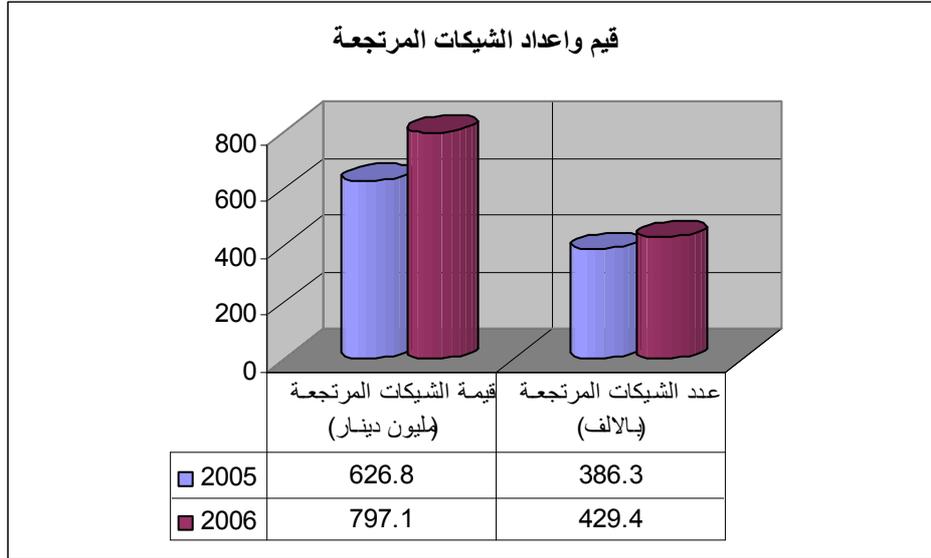
لا تزال ظاهرة الشيكات المرتجعة والسلبيات الناجمة عنها تشكل هاجساً لإدء الإقتصاد الوطني ، فرغم الإجراءات العديدة والتشديدات المتواصلة التي اتبعتها البنك المركزي ، إلا ان ذلك لم يحل دون تخفيض مستوى تفاقمها ، بل أصبحت تتزايد بشكل مستمر.

حيث ارتفع مجموع قيم الشيكات المرتجعة خلال العام 2006 ليصل إلى (797.1) مليون دينار بزيادة مجموعها (170.3) مليون دينار وبنسبة (27.1%) مقارنة بقيمة الشيكات المرتجعة للعام 2005 والبالغة (626.8) مليون دينار.

أما مجموع قيم الشيكات المتداولة المقدمة للتقاص خلال العام 2006 ، فقد بلغ (26.5) مليار دينار مقابل (22.7) مليار دينار خلال العام 2005 ، أي بزيادة مقدارها (3.8) مليار دينار ونسبتها (16.7%).

وبالتالي فإن قيمة الشيكات المرتجعة شكلت ما نسبته (3%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام 2006 ، وما نسبته (2.7%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام 2005.

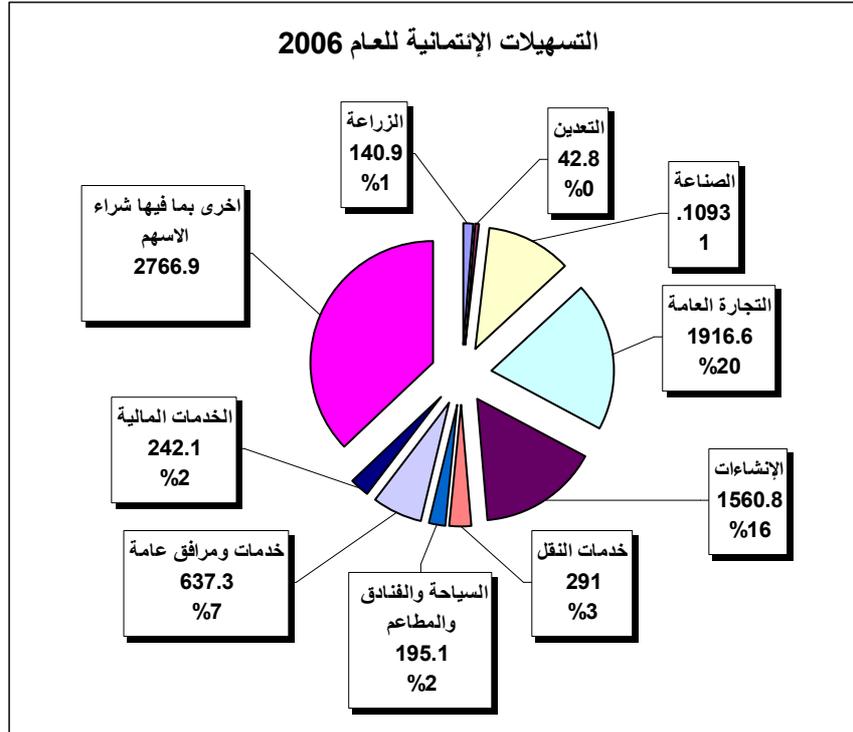
أما بخصوص عدد الشيكات المرتجعة خلال العام 2006 ، فقد بلغت (429.4) ألف شيك بزيادة مقدارها (43.1) ألف شيك ونسبتها (11.1%) ، مقارنة بعدد الشيكات المرتجعة خلال العام 2005 والبالغة في حينه (386.3) ألف شيك.



التسهيلات الائتمانية :

بلغ إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال العام 2006 ما مجموعه (9761.9) مليون دينار ، مقابل (7744.3) مليون دينار للعام 2005 ، أي بزيادة قيمتها (2017.6) مليون دينار وبنسبة نمو مقدارها (26%) ، وهي نسبة مرتفعة نسبياً نتيجة لانخفاض مستوى سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية واستمرار قيام البنوك بتبسيط اجراءات منحها لمختلف القطاعات الاقتصادية والافراد.

◀ وفيما يلي رسم توضيحي للتوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للعام 2006 (بالمليون دينار ، والاهمية النسبية):

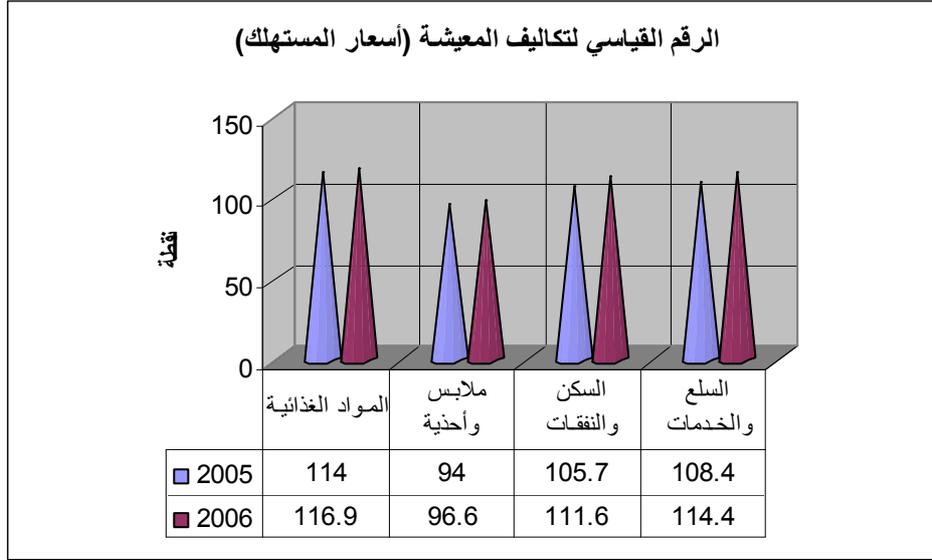


يتضح من الرسم الموضح أعلاه أن قطاع التجارة العامة يستحوذ ككل عام على الحصة الأكبر من قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة والتي بلغت نسبتها (19.6%) من مجموع هذه التسهيلات ، يليه قطاع الإنشاءات الذي شكل ما نسبته (15.9%) من مجموع التسهيلات ، ومن ثم قطاع الصناعة الذي استحوذ على ما نسبته (11.1%) من مجموع التسهيلات الائتمانية خلال العام 2006.

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة :

تشير البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (إعتماًداً على الرقم القياسي لعام 2002) قد ارتفع بشكل ملحوظ خلال العام 2006 ليصل إلى (115.5) نقطة ، مقابل ما مقداره (108.7) نقطة خلال العام 2005، أي بنسبة نمو مقدارها (6.2%) .

◀ ويتكون الرقم القياسي لتكاليف المعيشة من عدة مجموعات من السلع ، على النحو التالي:



المراجع الرئيسية :

1. نشرة مالية الحكومة – المجلد الثامن/ العدد الثاني عشر (كانون ثاني 2007).
2. تقارير ونشرات مؤسسة تشجيع الإستثمار .
3. تقارير ونشرات دائرة الإحصاءات العامة .
4. خطاب مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2007 0
5. تقرير إنجازات مؤسسة المناطق الحرة للعام 2006.
6. المواقع الإلكترونية لكل من:
 - البنك المركزي الأردني.
 - دائرة مراقبة الشركات.
 - بورصة عمان.
 - مؤسسة الموانئ.
 - وزارة السياحة والآثار.

ص0خ/